مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

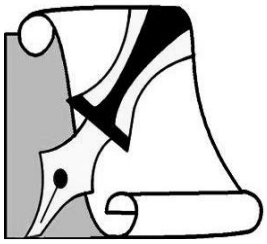

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

قمّة شرم الشيخ: مصلحة "إسرائيل" أولاً عبر تفعيل التنسيق الأمني..
وخطوة غير مسبوقة لواشنطن: توبيخ سفير الكيان رداً على إلغاء قانون الانفصال

كما هو متوقع، جاءت نتائج الاجتماع الخماسي الذي عقِد في مدينة شرم الشيخ المصرية في 19 آذار 2023 (بالرغم من المعارضة الفلسطينية الشعبية وفصائل المقاومة له)، بمشاركة مسؤولين سياسيين وأمنيين من مصر والسلطة الفلسطينية، وحكومة الاحتلال الإسرائيلي، والأردن، والولايات المتحدة الأميركية ـ وأتى استكمالاً لقمّة العقبة في الأردن، والتي كانت عقِدت في 26 فبراير/شباط الماضي ـ لمصلحة الكيان الغاصب أولاً وأخيراً.

فالحكومة الإسرائيلية لم تكتف بالاستخفاف والاستهزاء بما صدر عن المجتمعين، بل هي أطلقت العنان للمستوطنين لاستباحة أراضي الفلسطينيين ومصادرتها، عبر مصادقة الكنيست على إلغاء قانون يمنع المستوطنين من الإقامة في مناطق في الضفة الغربية المحتلة كانت الحكومة الإسرائيلية قد أخلتها في العام 2005.والمثير أن هذا الإلغاء تزامن مع تصريحات وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، والتي أنكر فيها وجود الشعب الفلسطيني، فضلاً عن استخدامه خريطة لإسرائيل تضم حدوداً من المملكة الأردنية الهاشمية والأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي استدعت ردود فعل فلسطينية وعربية (حتى من الدول المطبّعة كالإمارات) واسعة.

وماذا عن نتائج اجتماع شرم الشيخ؟

في الواقع، لم يأت المجتمعون بأي جديد، سوى الخوض بمناقشات مستفيضة حول سُبل وأساليب التخفيف من حدّة التوترات على الأرض بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بهدف تمهيد السبيل أمام التوصل إلى تسوية سلمية فيما بعد.

كما أكد المشاركون على المعزوفة القديمة المملّة، والمتمثلة في التزامهم بتعزيز الأمن والاستقرار والسلام للإسرائيليين والفلسطينيين، على حد سواء، والإقرار بضرورة تحقيق التهدئة على الأرض، والحيلولة دون وقوع مزيد من العنف؛ فضلاً عن السعي من أجل اتخاذ إجراءات لبناء الثقة وتعزيز الثقة المتبادلة، وفتح آفاق سياسية، والتعاطي مع القضايا العالقة عن طريق الحوار المباشر".

والمثير للسخرية هو تجديد حكومة الاحتلال، وسلطة محمود عباس، من خلال البيان المشترك، "التزامهما المشترك بالتحرك بشكل فوري لإنهاء الإجراءات الأحادية لفترة من 3 إلى 6 أشهر. ويتضمن ذلك التزاماً إسرائيلياً بوقف مناقشة أي وحدات استيطانية جديدة لمدة 4 أشهر، ووقف إصدار تراخيص لأي نقاط استيطانية لمدة 6 أشهر". وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن "إسرائيل" سبق وتعهدت بتجميد البناء في المستوطنات للأميركيين، في فبراير/شباط الماضي، بعدما قرّرت بناء تسعة آلاف وحدة سكنية وتشريع عشر بؤر استيطانية شُيّدت بدون إذن الحكومة في تل أبيب.

والمخزي أن السلطة الفلسطينية، وبالرغم من المجازر اليومية بحق الفلسطينيين، أبدت موافقتها المريبة على إحياء عملية التنسيق الأمني، مقابل صلاحيات غير موجودة أو معترف بها إسرائيلياً حتى، حيث أكّد الطرفان مجدداً "التزامهما الراسخ بكافة الاتفاقيات السابقة بينهما، خاصة الحق القانوني للسلطة الوطنية الفلسطينية في الاضطلاع بالمسؤوليات الأمنية في المنطقة (أ) بالضفة الغربية، تماشياً مع الاتفاقيات القائمة؛ كما سيعملان معاً من أجل تحقيق هذا الهدف".

كما اتفق الجانبان على "استحداث آلية للحدّ من التوتر والتصدي للعنف والتحريض والتصريحات والتحركات التي قد تتسبب في اشتعال الموقف. وترفع هذه الآلية تقارير لقيادات الدول الخمس في إبريل (نيسان) عند استئناف فعاليات جلسة الاجتماع في شرم الشيخ". كذلك أكّدا مجدداً "التزامهما بكافة الاتفاقات السابقة بينهما"، وأعادا التأكيد على "اتفاقهما على التعاطي مع كافة القضايا العالقة عن طريق الحوار المباشر."

وشدّد البيان على ضرورة التزام الأطراف "بعدم المساس بالوضعية التاريخية القائمة للأماكن المقدسة في القدس، فعلاً وقولاً. كما جدّد التأكيد في هذا الصدد على أهمية الوصاية الهاشمية/ الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية."

وماذا عن كواليس الاجتماع، والاتفاق على تشكيل لجان لتفعيل التنسيق الأمني؟

بعيداً عن البيان الرسمي للاجتماع في شرم الشيخ، أكدت مصادر عربية (مطّلعة على تفاصيل اللقاء)، أنه تم الاتفاق على تشكيل عدة لجان مشتركة، أبرزها: اللجنة التوجيهية، واللجنة الأمنية، واللجنة الاقتصادية المدنية

وتبعاً لذلك، "أبدت إسرائيل رغبة شديدة بأن تبدأ هذه اللجان العمل في أقرب وقت ممكن. لكن المسؤولين الفلسطينيين المشاركين في الاجتماع، اشترطوا بأن تقوم "إسرائيل" بوقف إجراءاتها أحاديّة الجانب، وأن يتم التوصل إلى اتفاق إطار يشمل جميع التفاهمات وليس جزءاً منها كما ترغب إسرائيل، من أجل بدء عمل اللجان".

وكشفت المصادر أيضاً أن "إسرائيل" قدّمت اقتراحاً واحداً حول إجراءاتها أحاديّة الجانب، وهو التوقف عن هدم المنازل الفلسطينية وطرد السكان، فيما وعدت أن تلتزم به (قدر الإمكان)"؛ لكن الفريق الفلسطيني المشارك اعتبر "أن هذا ليس كافياً".

وتابعت المصادر: "كان هناك اقتراح مطروح على الطاولة لإسرائيل، بأن تقوم بوقف اقتحاماتها لمناطق السلطة المصنّفة (أ) حسب اتفاق أوسلو، مقابل أن تقوم الأخيرة بتجميد جميع إجراءاتها في الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية". ومن غير المعروف إن كان الاقتراح المذكور أعلاه مرتبط بمدّة زمنية معيّنة أم لا.

ونقلت المصادر أن "إسرائيل" التزمت باستئناف دفع جزء من المستحقات المالية للسلطة، وذلك خلال مناقشة الأطراف الخمسة المجتمعة في شرم الشيخ الوضع المالي للسلطة الفلسطينية؛ مع الإشارة إلى اجتماع جديد ستعقده الأطراف الخمسة في غضون شهر رمضان في العقبة.

وما هي قصة المقترح الأمريكي المتعلق بتقوية أجهزة السلطة؟ كشفت قناة التلفزة الإسرائيلية الرسمية أنّ الولايات المتحدة جدّدت اقتراحها، خلال اجتماع شرم الشيخ الأمني، الشروع بإجراءات لتقوية الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، وتعزيز حضورها في الضفة، بحيث تضطلع بمهمة إحباط عمليات المقاومة.

وعليه، تهدف الخطة الأميركية إلى منح أجهزة السلطة الأمنية الإمكانات التي تؤهّلها لإحباط العمليات؛ إذ إنّ الأميركيين لا يقترحون فقط تدريب وتمويل أجهزة السلطة الأمنية، بل تزويدها أيضاً بوسائل تكنولوجية لتحسين قدرتها على إحباط العمليات الفدائية.

واللافت أنّ "إسرائيل" لم تعترض على الخطة الأميركية، من منطلق أنها معنيّة بأن تضطلع أجهزة السلطة الأمنية بدور أكبر في مجال إحباط العمليات.

وتبعاً لذلك، كشفت الإذاعة العبرية العامّة أن "إسرائيل" وافقت على مقترح أمريكيّ خلال "قمة شرم الشيخ"، يقضي برفع قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتزويدها بأسلحة وتوفير تدريب وتمويل، مع قدرات تكنولوجية أعلى.

وبحسب ما أوردته الإذاعة، فإن رئيس جهاز "الشاباك" الإسرائيلي، رونين بار، طرح خلال القمّة سلسلة مقترحات لتقليص عدد الهجمات، وذلك بعد اتخاذ الأجهزة الأمنية الفلسطينية خطوات إضافية على "المستوى الوقائي لمنع وقوع عمليات"، على حدّ تعبيره.

وكانت قناة إسرائيلية قد كشفت عن خطة أمريكية وضعها الجنرال الأمريكي مايك فنزل، منسّق الشؤون الأمنية في السفارة الأمريكية في "تل أبيب"، بهدف إعادة سيطرة الأجهزة الأمنية الفلسطينية على جنين ونابلس، وقالت القناة إن قيادة السلطة الفلسطينية قبلت بها مبدئيًا.

وكيف ردّت "إسرائيل" لاحقاً على مقرّرات اجتماع شرم الشيخ؟

كالعادة، وقبل أن يجفّ حبر الاجتماع الأخير، تنصّلت "إسرائيل" منه. وفي هذا السياق، أكد وزراء إسرائيليون أن التفاهمات التي توصلت لها الأطراف في اجتماع شرم الشيخ لا قيمة لها، ولن تدخل حيّز التنفيذ، وفق ما نقلت الإذاعة العامة الإسرائيلية.

وكشف الوزراء الصهاينة أن الائتلاف الحكومي توافق على أن عملية "شرعنة" وترخيص البؤر الاستيطانية التي تم إعلانها أخيراً، ستتم بشكل رسمي في شهر آب/أغسطس المقبل، بعد الانتهاء من الإجراءات القانونية وإعداد مخططات البناء.

وكان رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، استبق اجتماع شرم الشيخ بإبلاغ أركان الائتلاف الحكومي أن ما سيجري في الاجتماع هو للاستهلاك الحكومي والعلاقات العامة، ودعاهم إلى الامتناع عن مهاجمة مخرجاته.

وقد سخر وزراء حكومة نتنياهو(من تكتل الليكود وغيره) من إحدى فقرات البيان الختامي للاجتماع، والتي تتحدث عن أن "إسرائيل تعهدت بوقف مناقشة أي وحدات استيطانية جديدة لمدة أربعة شهور، وأكدوا أن المجلس الأعلى للتخطيط الاستيطاني في الضفة الغربية سيجتمع في الموعد المقرّر بعد شهرين، للمصادقة على خطط البناء الاستيطاني الجديدة، مؤكدين أنه لن يتم تجميد الاستيطان مطلقًا.

وما هو مضمون قرار إلغاء ما يُعرف باسم "قانون الانفصال أو فك الارتباط"؟

في تحدٍ واضح وصارخ لكافة الالتزامات والاتفاقات في قمّتي شرم الشيخ والعقبة، ومعها التعهدات للإدارة الأمريكية خصوصاً، صادق البرلمان الإسرائيلي (الكنيست)، في 13 آذار 2023، بالقراءتين الثانية والثالثة، على إلغاء ما يُعرف باسم "قانون الانفصال أو فك الارتباط" أحاديّ الجانب عن قطاع غزة وأربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية، وذلك بعد 18 عاماً على إقراره.

ويهدف مشروع القانون هذا، الذي قدّمه المتطرف يولي إدلشتاين، عضو الكنيست من حزب الليكود ورئيس لجنة الخارجية والأمن البرلمانية، إلى إلغاء البنود التي كانت تحظر على المستوطنين دخول نطاق أربع مستوطنات أُخليت في الضفة المحتلة في العام 2005، وهي مستوطنات: جانيم، وكديم، وحومش، وسانور، على نحوٍ يفتح المجال أمام إعادة استيطانها من جديد.

أما أخطر ما في الأمر، فهو أن مشروع القانون يشكّل خطوة أساسية على طريق شرعنة البؤر الاستيطانية العشوائية الواقعة في شمال الضفة، ويمهّد لعودة المستوطنين إليها، والبناء فيها، بما يؤدّي إلى نهب مزيد من الأراضي الفلسطينية وتعميق الاستيطان، وتوسيع قواعد الإرهاب اليهودي في الضفة.

وما يجدر ذكره هنا أن إلغاء هذه البنود من قانون "فك الانفصال" كان جزءاً من الشروط التي وضعتها أحزاب اليمين الديني المتطرف لقاء الانضمام إلى ائتلاف حكومة بنيامين نتنياهو الحالية.

واللافت هو ردود الفعل الإسرائيلية على هذا القرار، وفي مقدّمتها حركة "السلام الآن" اليسارية، التي اعتبرت أن القانون ينطوي على خطر أمني ويمس بشكلٍ قاسٍ بتسوية الدولتين بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وقالت "السلام الآن"، في تقرير جديد لها: "رغم أن القانون المذكور لا يصادق على بناء مستوطنة على الأرض، لكنه يمنح إذناً للمستوطنين بدخول أرض فلسطينية تم إخلاؤها؛ وهذا ينطوي على معنى جوهري بالنسبة للجغرافيا وحياة الفلسطينيين في شمال الضفة الغربية".

وما الهدف الحقيقي من وراء إلغاء قانون الارتباط؟

في الواقع، إن المصادقة على القانون المذكور حظِيت بدعم أوساط من المعارضة أيضاً، وهي تندرج ضمن اتفاقات الائتلاف بين أحزاب: "الليكود" و"الصهيونية الدينية" و"عظمة يهودية"، التي أقرّت بضرورة إجراء تغييرات واسعة في إدارة الضفة الغربية المحتلة.

ومن جملة ذلك، تم الاتفاق على تحويل صلاحيات ما يُعرف بـ "الإدارة المدنية" إلى وزير المالية والوزير الإضافي في وزارة الأمن، المستوطن باتسلئيل سموتريتش، الذي بدوره سيعمل على شرعنة البؤر الاستيطانية وتقديم تسهيلات في تسجيل الأراضي.

وقد جاء قانون "فك الارتباط" لاحقاً لقرار المجلس الوزاري المصغّر في الشهر المنصرم، بـ "تبييض" 15 بؤرة استيطانية والشروع في إجراءات بناء 7200 وحدة استيطانية، وغيرها من الإجراءات التي تنتهك القانون الدولي.

ولذلك، تعمل "إسرائيل" على خداع العالم، من خلال طرح قانون إلغاء فك الارتباط وكأنه شأن إسرائيلي داخلي، مع أن المستوطنات تشكّل انتهاكاً للقانون الدولي، وتضرب نسيج حياة الفلسطينيين وحقّهم بتقرير المصير والسيادة على أرضهم.

وإضافة إلى ذلك، فإن استثناء قطاع غزة من القانون الجديد، القاضي بإلغاء فك الارتباط، يدلّل الآن، على الأقل، أنه لا يوجد للحكومة نيّة بإقامة مستوطنات هناك مجدداً.

ليس هذا فحسب. فمشروع القانون يُعدّ عنصراً حيوياً لمساعي الحكومة الإسرائيلية المتطرفة الهادفة إلى إضفاء الشرعية على بؤرة حومش الاستيطانية غير القانونية، والتي حاول المستوطنون مراراً إعادة بنائها، سيما أن القانون سيؤدّي إلى ضم فعلي لأجزاء كبيرة من أراضي الضفة الغربية.

وكيف كان موقف الإدارة الأمريكية من هذا الإلغاء؟

في الحقيقة، كان الموقف الأمريكي من هذه الخطوة الإسرائيلية غير مسبوق، إذ لم تكتف أمريكا هذه المرّة ببيان الإعراب عن القلق كما يحصل في العادة؛ فقد استدعت الخارجية الأمريكية السفير الإسرائيلي في واشنطن، لتوبيخه.

وفي التفاصيل، أن وزارة الخارجية الأميركية استدعت في 21 آذار 2023، سفير إسرائيل مايك هرتسوغ، إلى جلسة توبيخ، وذلك في أعقاب مصادقة الكنيست على مشروع قانون "إلغاء قانون الانفصال" في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد اجتمع السفير هرتسوغ مع نائبة وزير الخارجية ويندي شيرمان، التي أعربت عن قلق واشنطن العميق من إلغاء الانفصال عن أربع مستوطنات بالضفة، وهو القانون الذي يجيز العودة إلى المستوطنات وشرعنة البؤر الاستيطانية.

وأوضحت الإذاعة الإسرائيلية أن جلسات الاستدعاء للتوبيخ، تُعتبر خطوة غير معتادة وآلية دبلوماسية نادرة للغاية في العلاقات بين إسرائيل وأميركا، حيث كانت جلسات الاستدعاء من هذا القبيل لتوضيح بعض الأمور وتنسيق المواقف بين البلدين.

ووفقاً للإذاعة الإسرائيلية، فإن جلسة التوبيخ تشكّل احتجاجاً دبلوماسياً رسمياً من قِبل واشنطن على إجراءات حكومة بنيامين نتنياهو، مشيرة إلى أنه عادة ما يدأب الأميركيون على نقل رسائلهم إلى إسرائيل دون استخدام هذه الأنواع من الإجراءات.

وكان جاء في بيان وزارة الخارجية الأميركية أن "نائب الوزير نقل قلق الولايات المتحدة بشأن التشريع الذي أقرّه الكنيست، ويقضي إلغاء بنود مهمة من قانون فك الارتباط لعام 2015، بما في ذلك حظر بناء المستوطنات شمال الضفة الغربية."

وذكر بيان الخارجية الأميركية أن شيرمان وهرتسوغ ناقشا أيضاً أهمية تجنّب جميع الأطراف الإجراءات أو التصريحات التي قد تؤدّي إلى تفاقم التوترات قبل شهر رمضان والفصح العبري.

وأشارت شيرمان في المحادثة إلى حقيقة أن التشريع تمّت المصادقة عليه بعد يومين فقط من الاجتماع الأمني في مدينة شرم الشيخ، الذي تعهدت فيه "إسرائيل" بتهدئة الأوضاع قبل شهر رمضان.

الجدير بالذكر أن المتحدث باسم الخارجية الأميركية، فيدانت باتيل، قال إن ""التغييرات التشريعية التي أُعلنت اليوم استفزازية، وتأتي بنتائج عكسية على الجهود المبذولة لاستعادة بعض الهدوء مع اقترابنا من شهر رمضان وعيد الفصح."

وأشار باتيل إلى أن الخطوة تُظهر "تناقضاً واضحاً" مع الوعود التي قدّمها رئيس الوزراء الإسرائيلي، آنذاك، أرييل شارون، للرئيس الأميركي، آنذاك، جورج دبليو بوش، وكذلك الضمانات التي قدّمتها قبل يومين فقط حكومة رئيس الوزراء، بنيامين نتانياهو.

الخلاصة:

يمكن فهم مسألة مشاركة دولة الاحتلال في اجتماعات مثل تلك التي احتضنتها مدينتا العقبة وشرم الشيخ، تحت الرعاية المصرية والأردنية والأمريكية ذاتها، لأنها وسيلة لتبييض صفحة كيان الاحتلال، ورفع بعض الحرج عن الولايات المتحدة وأصدقاء الكيان في العالم، وللإيحاء أيضاً بأنّ السلطات الإسرائيلية معنية بالحوار الدبلوماسي. ومفهوم كذلك أن يتنصل الاحتلال، بسرعة فائقة، أو على الفور أحياناً، من أي توصيات تُتّخذ في هذه اللقاءات، ليس على صعيد الحكومة الإسرائيلية الحالية، الأكثر يمينية وتطرفاً وفاشية، فقط، بل على نطاق أعمّ يشمل جميع حكومات الاحتلال المتعاقبة.

لكن، ليس مفهوماً في المقابل أن تواصل السلطة الفلسطينية إرسال مندوبيها إلى العقبة وشرم الشيخ، رغم انكشاف اللعبة واتضاح عبث المشاركة وعواقب الانخراط في تبعات بعض التوصيات، التي يمكن أن تنعكس سلبياً على المواطن الفلسطيني ومؤسسات السلطة ذاتها قبل الاحتلال وجيشه وأجهزته السياسية والأمنية.

فكيف يمكن للبند الذي يؤكد المسؤولية الأمنية للسلطة في المنطقة (أ) ألاّ يُفسّر ضدّ حقّ الشعب الفلسطيني المشروع في المقاومة، ما دام الاحتلال يواصل الانتشار أينما شاء في هذه المنطقة ذاتها؟ وكيف توافق السلطة على بند يقول بتجميد مناقشة وحدات استيطانية جديدة 4 أشهر ووقف ترخيص بؤر استيطانية 6 أشهر، وكأنّ أي نشاط استيطاني بعد هذه الآجال مسموح به أو واجب السكوت عنه؟ ثم هل غفل مندوبو السلطة إلى اجتماع العقبة عن 13 مستوطنة و10 آلاف وحدة استيطانية اعتمدها الاحتلال أخيراً.